إقتصاد

عصام شلهوب

قانون تنظيم القطاع المصرفي مشروع فرصة إصلاح أم آلية لطمس المسؤوليات؟

في خضم الازمة المالية المستفحلة منذ عام 2019، والتي ارخت بظلالها الثقيلة على اللبنانيين، لاسيما اصحاب الودائع المصرفية، اقر مجلس الوزراء ما بات يعرف بـ"مشروع قانون اعادة تنظيم المصارف"، واحاله الى مجلس النواب لدرسه واتخاذ الموقف المناسب في شأنه

يقدم المشروع على انه "اطار قانوني" لمعالجة الازمات التي قد تطرأ على القطاع المصرفي مستقبلا. الا انه آثار جدلا واسعا بين مؤيديه الذين يرون فيه خطوة اصلاحية، ومعارضيه الذين يعتبرون انه محاولة للتهرب من المحاسبة. وفق خبراء قانونيين ومصرفيين، فان القيمة الايجابية الوحيدة التي يحملها هذا القانون تتمثل في تحديد التراتبية في تحمل المسؤوليات، حيث تبدأ من ادارات المصارف، مساهميها الكبار، مصرف لبنان، واخيرا الدولة. هذه التراتبية تأتي في مواجهة محاولة بعض الاطراف تحميل الدولة وحدها المسؤولية، في تجاهل صارخ لدور المصارف المركزي في الازمة.

احد ابرز المخاطر التي ينطوي عليها هذا القانون، هو غياب القدرة على التمييز بين الودائع "المشروعة" و"غير المشروعة"، مما يعيق امكان شطب الودائع غير القانونية، ويبقي الفجوة المالية على حالها، ويعني ان عملية اعادة الحقوق للمودعين ستكون اطول واصعب.

"الامن العام" التقت عضو مجلس ادارة جمعية المصارف في لبنان الوزير الاسبق رائد خوري ورئيس لجنة الدفاع عن حقوق المودعين في نقابة المحامين في بيروت المحامي كريم ضاهر.

خوري: ثغر جوهرية في القانون المقترح

■ هل يمكن اعتبار مشروع قانون اعادة هيكلة المصارف خطوة كافية لاستعادة الثقة في القطاع المالي؟

□ لا يمثل مشروع القانون حلا كافيا بمفرده، بل يعتبر جزءا صغيرا من حزمة اصلاحات اكبر. كذلك لا يمكن النظر اليه في معزل عن "قانون معالجة الفجوة المالية"، اذ ان فعاليته ترتبط بوجود مجموعة متكاملة من القوانين. هذا المشروع مطلوب من صندوق النقد الدولي كخطوة اولى لبناء الثقة، ويشكل نوعا من مبادرة حسن نية من الدولة اللبنانية. نحن نؤمن بأن الاتفاق مع صندوق النقد هو مسار الزامي للخروج من الازمة، وبالتالي لا بد من السير فيه، مع ادراكنا بوجود ثغر نأمل في معالجتها في اثناء المناقشة في مجلس النواب.

■ ما هي ابرز الثغر التي ترونها في مشروع القانون؟

□ اولا، هناك غياب لآلية واضحة لتقييم المصارف ومراجعة قرارات لجنة اعادة الهيكلة، وهذا امر غير مقبول، اذ لا يمكن منح اللجنة حصانة مطلقة من المساءلة.

ثانيا، تنفيذ القانون يتطلب انشاء المحكمة المالية المتخصصة التي نص عليها، فلا يمكن المضي في تطبيقه من دون هذه المحكمة. اما في الصفحة الاولى من المشروع، فتذكر عبارة "عدم استخدام المال العام"، وهذا امر غير منطقي، لأن الدولة ومصرف لبنان - وهما من سبب الازمة - من يضعان حاليا القانون، رغم كونهما المدينين الاساسيين للمصارف والمودعين. بالتالي، الادعاء بعدم استخدام المال العام يتعارض مع الواقع، خصوصا عندما استخدم مصرف لبنان اموال المودعين لدعم مؤسسة كهرباء لبنان او لتثبيت سعر الصرف.

■ هل يمكن اعتبار القانون المطروح خطوة انقاذية ام تهديدا للقطاع؟

□ على الرغم من ان المشروع غير مكتمل، فانه ضرورة لا مفر منها، وهو مطلب اساسي من صندوق النقد، الا ان تطبيقه يتطلب تعديلات جوهرية. اما جوهر المسألة فيكمن في ان المشروع لا يتضمن اي آلية لمراجعة المرحلة السابقة، ولا للمحاسبة، ولا لتحديد كيفية توزيع الخسائر. هذه القضايا ينبغي ان تعالج في قانون معالجة الفجوة المالية، الذي اعتبره اكثر اهمية من القانون الحالي.

■ ماذا عن دور الجهات مصرف لبنان الرقابية ولجنة الرقابة على المصارف؟

□ المشروع لم يتطرق الى اصلاح لجنة الرقابة على المصارف، ولا الى آليات اتخاذ القرار داخل مصرف لبنان، رغم مسؤوليتهما الاساسية قبل الازمة. الاصلاح لا يجب ان يقتصر على المصارف، بل يجب ان يشمل الجهات الرقابية والمصرف المركزي. انا مع توسيع صلاحيات لجنة الرقابة شرط خضوعها للمساءلة. استقلالية اللجنة لا تعني غياب المحاسبة.

■ كيف يجب التعامل مع فروع المصارف اللبنانية العاملة في الخارج؟

□ فروع المصارف في الخارج تعد جزءا من ميزانيات المصارف، ويجب ان تؤخذ في الاعتبار في حال التصفية او اعادة الهيكلة. اما الادارات في الخارج، فهي تخضع لقوانين الدول المضيفة، لكنها تبقى ضمن الاصول التي يجب التعامل معها ضمن خطة شاملة.

■ ما مدى تأثير المشروع على الثقة بالقطاع المصرفي؟

□ المشروع وحده لا يؤثر كثيرا على الثقة. لا بد من اقرانه بالقوانين المكملة، خصوصا قانون معالجة الفجوة المالية. تنفيذه بشكل منفرد لن يحدث فرقا كبيرا.

■ ما هي البدائل المطروحة في حال لم يقر هذا المشروع؟

□ لا بدائل حقيقية متوافرة حاليا. نحتاج الى توقيع صندوق النقد الدولي لتأكيد التزام الدولة المسار الاصلاحي. من دون هذا التوقيع، لا يمكننا التقدم. هذه القوانين ممر الزامي، رغم الحاجة الى تعديلها.

■ هل هناك خشية من استغلال صلاحيات اللجنة المعنية بتنفيذ القانون؟

□ هناك خشية حقيقية، لذلك من الضروري وجود آلية للمراجعة والمحاسبة. لا يجوز ان تتمتع اللجنة بصلاحيات مطلقة او بحصانة كاملة من المساءلة.

عضو مجلس ادارة جمعية المصارف في لبنان الوزير الاسبق رائد خوري.

■ ما هو الجدول الزمني المتوقع لبدء تنفيذ خطة اعادة الهيكلة؟

□ بحسب ما سمعنا من الجانب الاميركي وصندوق النقد، هناك مهلة ثلاثة اشهر لإنجاز القوانين الاساسية والانطلاق في مسار الاصلاح وفتح صفحة جديدة للنهوض بالبلد.

ضاهر: فهم ملتبس للقانون الجديد

■ كيف تقيّم طريقة تقديم قانون اعادة تنظيم المصارف من الحكومة؟ وهل هناك سوء فهم او تضليل متعمد؟

□ ثمة التباس او حتى تضليل في فهم القانون، سواء عن قصد او نتيجة سوء تواصل من الحكومة التي لم توفق في شرح الهدف الاساسي منه. هذا القانون يعد اطارا عاما لإصلاح اوضاع المصارف وتنظيمها، وهو ليس محصورا بالوضع الراهن فقط، بل وضع ليطبق في اي وقت تستجد فيه ازمة شبيهة بما حدث في عام 2019. فالقوانين السابقة كانت تطبق بشكل منفرد على كل مصرف، بينما يغيب الاطار العام الذي ينظم ازمة نظامية تطال كامل القطاع.

■ ما الفائدة الحقيقية من القانون الجديد، وهل يمكن ان يشكل حلا جذريا؟

□ اهمية القانون تكمن في انه يشكل اداة مستقبلية تفعل تلقائيا عند وقوع ازمة، لتجنب التأخير والمماطلة التي تضيع الحقوق وتتيح للمخالفين الاستفادة من الفوضى.

■ هل من المجدي اقرار القانون في ظل غياب خطة واضحة لحل الازمة الحالية، خصوصا ازمة الودائع؟

□ على الرغم من اهمية هذا الاطار، يطرح السؤال عن جدوى اقراره في ظل غياب اي آلية لحل الازمة الحالية، لاسيما ازمة الودائع، وانعدام ثقة الناس والمجتمع الدولي بالقطاع المصرفي. الاولوية يجب ان تكون للتدقيق الجنائي وتحديد الارقام الحقيقية، ومن ثم محاسبة المسؤولين، سواء كانوا سياسيين او اداريين مصرفيين، واسترداد الاموال المنهوبة، بالتوازي مع مساهمات من مصرف لبنان والدولة.

■ ما هو مضمون قانون معالجة الفجوة المالية المرتبط بقانون اعادة التنظيم؟

□ قررت الحكومة معالجة هذه الامور عبر مشروع قانون جديد يعرف بـ "قانون معالجة الفجوة المالية واعادة الانتظام للمالية العامة"، وربطت نفاذ القانونين ببعضهما البعض. ينص ◄

إقتصاد

◄ القانون الجديد على سلسلة من الاجراءات لمحاسبة الاداريين والمساهمين في المصارف، ويحملهم المسؤولية بالتدرج: من كبار المساهمين الى حَمَلة الاسهم الممتازة، مرورا بالمودعين، مع حماية تامة لمودعي صناديق الضمان الاجتماعي والتعاضد والتقاعد والعسكريين والمعلمين، كما ورد في الملحق رقم 1 من القانون.

■ ماذا عن بقية المودعين، وهل هناك خطة واضحة لضمان حقوقهم؟

□ بالنسبة الى بقية المودعين، سيتم تحديد مصير ودائعهم لاحقا بموجب قانون الفجوة المالية، بعد استكمال التدقيق الجنائي وتطبيق القوانين النافذة المتعلقة بالفساد، الاختلاس، سوء الادارة، منها القانون 2020/189 وقانون العقوبات اللبناني.

■ كيف يختلف القانون الجديد عن القوانين السابقة من حيث المحاسبة؟

□ القوانين السابقة، مثل القانونين 1967/2 و1991/110، كانت اكثر حزما تجاه مجالس ادارات المصارف، حيث كانت تفرض عليهم التوقف الفوري وتعيين لجنة موقتة لادارة المصرف عند التعثر، في حين ان القانون الجديد يخفف من هذه المسؤوليات، ولا يسمح بالحجز على اموال الاداريين الا بعد صدور قرار تصفية رسمي.

■ لماذا تعارض المصارف القانون بشراسة رغم التعديلات التي خففت من مسؤولياتها؟

□ هذه التعديلات يفترض انها خففت العبء عن المصرفيين، الا انهم يهاجمون القانون بشراسة، والسبب هو مشروع القانون الذي يفرض عليهم الالتزام بمعايير قد لا يستطيعون تحقيقها، خاصة في ظل العجز المالي، مما قد يدفعهم الى خيار التصفية، وبالتالي المساءلة.

■ مَن يتحمل المسؤولية في الازمة الحالية، وهل تحاول بعض الاطراف نقلها الى جهة واحدة؟

□ العلاقة الاساسية هي بين المصرف والمودع، اي ان المسؤولية الاولى تقع على المصارف، وليس على مصرف لبنان او الدولة، كما ورد بوضوح في الجدول رقم 1 في القانون. مشروع القانون يشكل اطارا مهما لمستقبل اكثر تنظيما للقطاع المصرفي، لكنه لن يجدي ما لم تترافق معه محاسبة حقيقية، وتدقيق شفاف، واستراتيجيا شاملة لاعادة بناء الثقة في النظام المالي.

رئيس لجنة الدفاع عن حقوق المودعين في نقابة المحامين في بيروت المحامي كريم ضاهر.

■ ما اهمية التراتبية التي نص عليها القانون؟

□ الايجابية الاساسية الموجودة في هذا القانون، هي انه حدد التراتبية. لذا، اي قانون مقبل، سواء كان قانون معالجة الفجوة او غيره، سيكون ملزما التراتبية الطبيعية، اي ان المسؤولية تبدأ من المصارف، ثم تمتد الى مصرف لبنان، واخيرا الى الدولة.

■ هل هناك محاولة لتحميل الدولة كامل المسؤولية، وما نتائج هذا التوجه؟

□ ما يحصل الان هو محاولة من البعض لنقل المسؤولية مباشرة الى الدولة، متجاهلين ادوار المصارف ومصرف لبنان. اذا استمر هذا المسار، فإننا سندخل في منطق ان الدولة فقط هي المسؤولة، وهذا ما يضيع فرصة استعادة جزء كبير من الاموال، لأننا نعلم ان هناك حجما هائلا من الاموال التي يمكن استردادها من الخارج او من اصول المصارف، اذا تم العمل بشكل جدي.

■ كيف يمكن ان يؤثر غياب التمييز بين الودائع المشروعة وغير المشروعة على خطة الحل؟

□ اضافة الى ما ذكرته، لم يعد في امكاننا التمييز بوضوح بين الودائع المشروعة وغير المشروعة، الامر الذي يمنع شطب الودائع غير المشروعة وخفض حجم الفجوة المالية، مما يتيح امكان رد الودائع المشروعة لكل المودعين، في فترة زمنية اقصر.

■ ما الذي يمكن ان يحصل اذا لم تقر القوانين المقترحة؟

□ كل ما تمت مناقشته في اطار قانون معالجة الفجوة واعادة الانتظام للمالية العامة، يثبت ان المطلوب اليوم هو الضغط الجدي على الحكومة لكي تقر القانونين معا. بخلاف ذلك، اذا استمر الضغط لإسقاط هذا القانون، الذي يسعى اليه البعض، فاننا قد نشهد ايضا محاولات لإسقاط قانون رفع السرية المصرفية، وقانون معالجة الفجوة، وبالتالي تفشل المفاوضات مع صندوق النقد الدولي، ولا نحصل على دعم المجتمع الدولي، ونعود الى اقتصاد نقدي هش ومتخلف. عندها ستضطر الدولة الى بيع ما تبقى من اصولها الذهبية او الاملاك العامة من اجل محاولة رد جزء من الودائع، في حين ان المسؤولين الفعليين سيبقون في مواقعهم، وتستمر الامور في غياب المحاسبة. في النهاية، سنعود الى الحلقة المفرغة نفسها التي نعيشها منذ خمس سنوات: الناس تخسر حقوقها، الفقر يزداد، المودعون يتركون بلا امل، في غياب اي حل واقعي او عادل.

79 عاماً
تصميم . انجاز . مثابرة
Chemali & Mezher STATIONERY SARL
uni-ball trodat
+961-1-201888; +961-1-200150
Forum for Development Culture and Dialogue
KHABBAZ MARKET
Restaurant مطعم جوزف Restaurant JOSEPH